

ضغوط متصاعدة لفرض إجراء الانتخابات الليبية في موعدها

الشعب الليبي تنطوي على أمرين، يمثل أولهما في إجراء الانتخابات المرتقبة في 24 ديسمبر المقبل في موعدها، وهو تماما ما يتطلع إليه الليبيون.

وأضاف لوردان الذي كان من ضمن الوفد الأوروبي الذي أدى زيارة إلى طرابلس وأجرى مباحثات مع وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش الأسبوع الماضي أن "الثاني يتمثل في تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم في 23 أكتوبر تنفيذًا كاملاً، وهو ما يستدعي اتخاذ تدابير فورية لبناء الثقة مثل التراجع العسكري وإعادة فتح الطريق الساحلي".

وقاتي هذه التحركات في وقت تتزايد المخاوف من إمكانية توجيه أطراف في ليبيا إلى المناورات لتعطيل إجراء انتخابات في موعدها بذرائع مختلفة.



يان كويبيتش
مازلنا لا نرى تحركا
كافيا إلى الأمام
لتنظيم الانتخابات

وفي الأيام الماضية قادت شخصيات مقربة من جماعة الإخوان المسلمين وقياداتها تحركات تستهدف التشويش على الاستحقاق المذكور المقرر في ديسمبر المقبل حيث شككت تلك الشخصيات في إمكانية إجرائها، علاوة على إطلاق دعوات لعدم إجراء انتخابات في موعدها الذي حددته خارطة الطريق. وقال منصور الحصادي القيادي في جماعة الإخوان المسلمين في وقت سابق إن "حطة الانتخابات يجب أن تسبقها عدة محطات، كي نضمن أن تكون هذه الانتخابات نزيهة وحررة ومستقلة"، ملمحا بذلك إلى ضرورة تاجيل الانتخابات ما يعكس مراعاة إخوان ليبيا على استمرار الانقسام.

ودفعت هذه المحاولات العديد من الأطراف إلى التحرك لتأكيد على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها لوضع حد للأزمة الليبية، لاسيما في ظل أجواء التفاؤل التي أشاعتها عملية انتخاب وتسلم السلطة الانتقالية في البلاد. ويعتزم "حراك من أجل 24 ديسمبر" تنظيم وقفات احتجاجية بصفة دورية من أجل الضغط على الأطراف الفاعلة للمضي قدما في تنظيم الانتخابات، وذلك في وقت تواصل فيه المفوضية التحضير للاستحقاق المذكور.

طرابلس - سرعت العديد من الأطراف المعنية بالملف الليبي من وتيرة تحركاتها من أجل تكريس المزيد من الضغوط لفرض إجراء الانتخابات الليبية العامة في موعدها المحدد وفق خارطة الطريق المنبثقة عن حوار جنيف السويسرية في الـ 24 من ديسمبر المقبل. وفي سياق هذه التحركات عقد ليل السبت اجتماع لأعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي عبر الاتصال المرئي، وحضره المبعوث الأممي يان كويبيتش الذي شدد على ضرورة وضع الإطار القانوني للانتخابات المزمع تنظيمها في ديسمبر المقبل.

وقال كويبيتش خلال كلمته إن "مجلس النواب طمانني عن جاهزيته لضمان في الـ 24 من ديسمبر القادم، وساقوم بإثارة الأمر مجددا خلال زيارتي المقبلة لرئيس مجلس النواب".

ولم يتردد كويبيتش في القول إنه لا يوجد تحرك كاف لضمان تنظيم الانتخابات، قائلا "مازلنا لا نرى تحركا كافيا إلى الأمام، هناك أسئلة وأسئلة مشروعة حول ما إذا كان البرلمان سيتحرك بالفعل أم لا، ولا يمكننا أن نترك الأمر فقط على أمل أن يتحرك"، موضحا أنه دعا رئيس اللجنة التشريعية لمجلس النواب لإحاطة الاجتماع القادم لمجموعة العمل السياسية المنبثقة عن عملية برلين، من أجل "إقناع البرلمان بالاتقاء إلى مستوى مسؤولياته وواجباته".

ويأتي حديث كويبيتش في وقت تعرف فيه ليبيا حراكا لافتا داخليا وخارجيا في أعقاب انتخاب ومباشرة السلطة الانتقالية لمهامها في محاولة لدفع العملية السياسية قدما، لاسيما أن التحديات كثيرة أمام المجلس الرئاسي الجديد برئاسة محمد المنفي وحكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها عبد الحميد الدبيبة، على غرار إخراج المرتزقة وتوحيد المؤسسات.

ورهن وزير أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسي جان إيف لوردان طي صفحة الأزمة الليبية في شرطين أساسيين وهما تنظيم انتخابات في موعدها المحدد وفقا لخارطة الطريق المنبثقة عن الحوار السياسي جنيف والتطبيق الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 أكتوبر الماضي. ونقلت وزارة الخارجية الفرنسية مساء السبت عن لوردان قوله إن "عملية التحول الديمقراطي الذي يصبو إليه

جبهة المقاطعين للانتخابات التشريعية المبكرة في الجزائر تتمدد

الاتحاد من أجل التغيير والرقي يركز على التغيير السياسي بدل الانتخابات



بوادر مقاطعة مبكرة للانتخابات الجزائرية

ولا يزال تحالف البديل الديمقراطي المعارض يعتبر المسار الانتخابي أجندة مفروضة من السلطة على الشعب، وتجاهلا متعمدا لمطالب الحراك الشعبي الأساسية، ولا يمكن التعويل عليه في إفران مؤسسات تتمتع بالشرعية الشعبية منذ الإطاحة بالرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ولفت رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية محسن بلعباس في ندوة الحزب الأخيرة إلى أن "الانتخابات فرضت على الشعب بعد تنحي بوتفليقة، ولم تكن في يوم ما مطلبا شعبيا ولا أولوية للحراك الشعبي".

وتوقعت الأمانة العامة لحزب العمال اليساري لوزية حنون في ندوتها الصحافية الأخيرة "فشل الاستحقاق القادم في تحقيق تمثيل وطني، وأنه سيكون مشجعا على التفسخ السياسي"، في إشارة إلى عدم السلطة للقوائم المستقلة لتكون بديلا عن الأحزاب السياسية في إطار ما يعرف بـ"ترقية المجتمع المدني ليكون شريكا أساسيا لها".

تسقط تحت ضغط الحراك الشعبي في أبريل 2019 ويكون أحد الفاعلين في الاحتجاجات السياسية المستمرة إلى غاية الآن في الجزائر.

ولم يشارك حزب زبيدة عسول المحسوب على التيار العلماني في أي من الاستحقاقات الانتخابية منذ نشأته، الأمر الذي يبقى الغموض يلف وعاءه الانتخابي، حيث اكتفى منذ العام 2012 بتبني خطاب منائى للسلطة.

وذكر بيان الحزب أن "الانتخابات التشريعية القادمة لا يمكن أن تشكل حلا للأزمة بل ستزيدها تعقيدا، وأنها لا تعد أولوية في الوقت الراهن بالنسبة إلى الاتحاد من أجل التغيير والرقي".

وبهذا الموقف تكون قوى تحالف "البديل الديمقراطي" قد بدأت تباعا إعلان مقاطعتها للانتخابات، فيعد حزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية جاء الاتحاد من أجل التغيير والرقي في انتظار جبهة القوى الاشتراكية والاتحاد الديمقراطي الاجتماعي الذي يعتبر موقفه من تحصيل الحاصل قياسا بخطابه الراديكالي تجاه السلطة وعدم حصوله على الاعتماد.

اتسعت قائمة الرافضين للانتخابات التشريعية المبكرة المقررة في الثاني عشر من يونيو المقبل في الجزائر بعد إعلان حزب الاتحاد من أجل التغيير والرقي الأحد عن مقاطعته للاستحقاق المذكور. حيث شدد على أن الانتخابات المبكرة ستزيد الأزمة تعقيدا عوض حلها، لينضم بذلك إلى حزب العمال اليساري والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

صابر بليدي

الجزائر - انضم حزب الاتحاد من أجل التغيير والرقي إلى جبهة المقاطعين للانتخابات التشريعية المبكرة في الجزائر بعد كل من حزب العمال اليساري والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، لتتعدد بذلك جبهة الرفض وتنحاز إلى موقف الاحتجاجات الراضة لاي انتخابات في ظل السلطة القائمة.

وأعلن الحزب الذي تقوده المحامية والحقوقية زبيدة عسول الأحد عن مقاطعته للانتخابات النيابية المقررة في الثاني عشر من يونيو المقبل في بيان برر الموقف الذي كان متوقعا بأن "الاستحقاق القادم لن يكون حلا للأزمة التي تتخبط فيها البلاد، وإنما سيزيد من تعقدها".

الاتحاد من أجل التغيير والرقي يقول إن الانتخابات المبكرة لن تكون حلا للأزمة وإنما ستزيد من تعقدها

ويعتبر حزب الاتحاد من أجل التغيير والرقي أحد أحزاب المعارضة منذ تأسيسه في العام 2012، حيث انخرط في ما كان يعرف بـ"تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي" في العام 2013، وكان من بين مؤسسي حركة "سركات" الأهلية التي عارضت ترشيح الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة لانتخابات 2014، وبعدها انخرط في حركة "مواطنة" المعارضة للعهدة الرئاسية الخامسة لبوتفليقة قبل أن

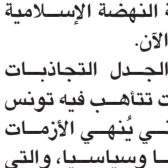
«الخميس الأسود» يصعد من وتيرة التجاذبات السياسية في تونس

اتهامات لحركة النهضة ويوسف الشاهد بمحاولة الانقلاب على الباجي قائد السبسي

وقال بن أحمد في تدوينة له على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك إنه "لوضع حد لهذا الجدل، كتلة الائتلاف الوطني لم تشارك لا من بعيد ولا من قريب في أي محاولة انقلاب من أي نوع، لا تصفوا حساباتكم على حساب سمعة وكرامة الناس".



سالم الأبيض
كنت شاهد عيان
بالبرلمان، وكانت هناك
فكرة انقلابية



مصطفى بن أحمد
كتلة الائتلاف الوطني
لم تشارك في أي
محاولة انقلاب

ولم تعلق حركة النهضة الإسلامية على هذا الجدل إلى الآن. ويفاقم هذا الجدل التجاذبات السياسية في وقت تناهت فيه تونس لتتخلى عن حوار وطني يُنهى الأزمة المتفاقمة اقتصاديا وسياسيا، والتي باتت تنذر بانزلاق البلاد نحو مبرعات أخرى، لاسيما بعد اختيار الأطراف السياسية نقل صراعها إلى الشارع.

2019 عبد الكريم الزبيدي أنه "قطع الطريق أمام المغامرين والمقاصرين" يوم "الخميس الأسود".

وقال الزبيدي في بيان نقلته عنه وكالة تونس أفريقيا للأنباء السبت إن "تبعاً للجدل الدائر بشأن ما ورد في كتاب محمد الناصر المتعلق بكواليس ما حدث الخميس 27 يونيو 2019، يهمني أن أوضح للرأي العام الوطني أنني لم أترد يوما مثلما خبرني التونسيون طيلة سنوات قيامي بالواجب في مسؤوليات حكومية في الإصدار بكلمة الحق لا حسابات لي سوى مصلحة وطني بالأمس واليوم وغدا".

وأضاف أنه "سياتي اليوم الذي ساقدم فيه شهادتي مفصلة عن سنوات تحملتي للمسؤولية في وزارة الدفاع الوطني بعد 14 جانفي 2011، ولكن ما يهمني أن أوضح اليوم أنني قمت بما أملى عليّ واجبي وضميري منذ تعرض الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي للأزمة الصحية من خلال موقعي في وزارة الدفاع، للمساهمة في تأمين السير العادي لدواليب الدولة وقطع الطريق على المغامرين والمقاصرين في كنف الاحترام التام للدستور".

وفي المقابل، نفى مصطفى بن أحمد الذي كان يرأس كتلة الائتلاف الوطني الداعمة ليوسف الشاهد قبيل انتخابات 2019، صحة ما تردد بشأن محاولة انقلاب على الرئيس الراحل قائد السبسي، قائلا "جمعني مكالمات هاتفية بمحمد الناصر اثبتت أن ما جاء في كتابه مجرد تاويلات وليست وقائع مثبتة ومتأكد منها".

عملية إرهابية مزدوجة، ما أثار مخاوف أنذاك وسط حديث عن إمكانية تفعيل الشغور الوظيفي الذي يصبح بمقتضاه رئيس الحكومة يوسف الشاهد رئيسا مؤقتا.

وأعاد مؤلف محمد الناصر الجديد الجدل حول تلك الوقائع إلى الواجهة وسط تبادل للاتهامات بين الأطراف الفاعلة في المشهد، حيث أكد وزير الدفاع السابق والمرشح لرئاسيات

وعانى الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي من أزمة صحية استوجبت دخوله المستشفى العسكري بالعاصمة في 2019 في ندوة صراع مع رئيس الحكومة يوسف الشاهد، الذي تمرر عليه بالاستعانة بحركة النهضة الإسلامية التي أمنت بقاءه على رأس الحكومة.

وترددت في السابع والعشرين من يونيو 2019 أنباء عن وفاة الرئيس الراحل قائد السبسي، وذلك بالتزامن مع

الجمهورية عند مرض السيد الباجي قائد السبسي، وأن يقع استبداله برئيس الحكومة في ذلك الوقت يوسف الشاهد".

وجاء حديث الأبيض بعد أيام من الترشق بالتهمة بين الفاعلين في المشهد السياسي التونسي، بعد صدور كتاب "جمهوريةتان.. تونس واحدة" لمحمد الناصر الذي قدم فيه شهادة عن أحداث 27 يونيو من العام 2019.



شبح قائد السبسي يلاحق الشاهد والنهضة